الصفوة السياسية والفساد السياسي
"منظور سوسيولوجي نقدي"

Political Elite and Political Corruption

"A Critical Sociological Perspective"

إعـــــداد

أ.مروة عادل صبحي دويدار

باحثة ماجستير في قسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمنهور

أ.م.د. محمود عبد الحميد حمدي — **أستاذ علم الاجتماع المساعد**

د. خالد السيد شحاتة — **مدرس علم الاجتماع**

كلية الآداب – جامعة دمنهور

دورية الإنسانيات – كلية الآداب – جامعه دمنهور

العدد (65)- الجزء الثالث -2025

الصفوة السياسية والفساد السياسي ؛ منظور سوسيولوجي نقدي

أ.مروة عادل صبحي دويدار

أ.م.د. محمود عبد الحميد حمدي

د. خالد السيد شحاتة

ملخص:

تسعي الورقة البحثية إلي دراسة جرائم الصفوة السياسية داخل المجتمع المصري, ومحاولة الوقوف علي أهم هذه القضايا والتعرف عليها. ولقد جاء الهدف الرئيسي للبحث متمثلاً في (تحديد العلاقة بين جرائم الفساد التي ترتكبها "الصفوة السياسية" وبين حالة وبنية المجتمع المصري).

لقد أصبح "الفساد" الآن ضمن الإطار القيمي للأفراد والمجتمعات؛ وذلك علي أساس أن هناك قيماً بديلة أصبح يمهد لها الأفراد أو بعض الفئات؛ من أجل تسيير مصالحهم وأعمالهم غير المشروعة, والحصول علي الفائدة المرجوة؛ بل في بعض الأحيان إلزام الأفراد بسلوك "الفساد", فلا تقضي المصلحة إلا من خلال شكل من أشكال "الفساد". ولذلك لابد من معالجة هذا الخلل من خلال إعادة صياغة الإطار القيمي بما يتفق مع (الناحية الدينية, والمصالح العليا للمجتمع, والولاء للوطن, وإذكاء روح الخدمة العامة). ويتأتي ذلك من خلال إعادة تنشئة الأفراد علي القيم الفعالة في التراث, وإعلاء قيم الكسب المشروع, وأيضاً محاربة "الفساد" علي كل المستويات, وقيام لجان المتابعة والمراجعة والمراقبة لحصر ومقاومة "الفساد", مع أهمية تطوير القوانين وصياغتها بما يتوافق وروح العصر والمتغيرات المجتمعية الجديدة. حيث أن ظهور أساليب "الفساد" الجديدة وأشكاله المتعددة يقتضي تطوير قوانين وتشريعات جديدة لمحاربة "جرائم الفساد" والحد منها.

وهكذا, يقوم رجال "السلطة السياسية", و"الصفوة السياسية", أو المقربون منهم بارتكاب كثير من "جرائم الفساد", ولكن جرائمهم تندرج تحت مفهوم "الجرائم الخاصة", والتي تتمثل في نوعية الجرائم التي يقترفها أشخاص ذو مكانة اجتماعية وسياسية رفيعة أثناء ممارساتهم لعملهم, ومن أمثلة هذه الجرائم: (الاختلاس, والاحتيال, والرشوة, والكسب الغير مشروع, والاتفاقات الغير مشروعة لتقييد التجارة, وغش السلع, وغسيل الأموال, ... وغيرها).

الكلمات المفتاحية: (الصفوة السياسية, والفساد, والنخبة, والقوة السياسية).

Political Elite and Political Corruption

"A Critical Sociological Perspective"

Summary:

The Researcher paper seeks to study the crimes of the political Elite within Egyptian society, and try to identify the most important of these issues. The main objective of the research was: (Determine the relationship between corruption crimes committed by the political elite and the state and structure of Egyptian society).

Corruption has now become part of the value framework of individuals and societies, this is on the basis that there are alternative values that individuals or some groups have begun to pave the way for, in order to advance their interests and illegal businesses and obtain the desired benefit, but sometimes compelling individuals to engage in corrupt behavior, and interest cannot be fulfilled except through some form of corruption. Therefore, this imbalance must be addressed by reformulating the value framework in line with (the religious aspect, the highest interests of society, loyalty to the homeland and stimulating the spirit of public service). This comes about re-educating individuals on the effective values of heritage, upholding the values of legitimate earning, and also fighting corruption at all levels, and establishing follow-up, review and monitoring committees to limit and resist corruption, with the importance of developing laws and drafting them in accordance with the spirit of the era and new societal changes. The emergence of new methods and multiple forms of corruption requires the development of new laws and legislation to combat and reduce corruption crimes.

Thus, men of political power and the political elite or those close to them commit many corruption crimes, but their crimes fall under the concept of private crimes, which represents the type of crimes committed by people of high social and political status while carrying out their work, and examples of these crimes include: (embezzlement, fraud, bribery, illicit gain, illegal agreements to restrict trade, adulteration of goods, money laundering, … etc.).

Keywords:

(Political Elite, Corruption, Elite, and Political Power).

مقدمة:

لقد زاد الاهتمام "بالفساد السياسي" بشكل يكاد يكون ملحوظ في أغلب المجتمعات, وأصبحت البلدان تصنف علي حسب مستوي "الفساد السياسي" الموجود فيها. ولا يعد "الفساد السياسي" ظاهرة أخلاقية, ولا ظاهرة استثنائية تتعلق بحالات فردية يمكن التعامل معها بصورة جزئية, وإنما هو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتداخلة بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض, فالبعد السياسي يرتبط بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد الثقافي.

ولقد شكلت ظاهرة "الفساد السياسي" للصفوة السياسية أحد أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية التي تطورت بشكل خطير في ظل غياب مؤسسات الدولة الفعلية, وبسبب الأزمات السياسية والفوضى والأمن المفقود. وتطورت هذه الظاهرة من مجرد مظهر من مظاهر البيروقراطية الإدارية إلي جريمة قانونية؛ ثم لتتحول بعد ذلك – وبفعل تعقد أسبابها ومظاهرها وآثارها المدمرة – إلي ظاهرة بالغة الخطورة علي مقومات النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة في مجتمعات العالم أجمع, مع أنها أكثر وضوحاً وتأثيراً في مجتمعات دول العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية.

وبناءاً علي ذلك, يعد "الفساد السياسي" للصفوة السياسية من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية في معظم دول العالم؛ حيث يؤدي إلي تدهور الاقتصاد, وتفشي الفقر والظلم الاجتماعي, إلي جانب ضعف الثقة بين المواطنين والحكومات؛ مما يؤثر بشكل كبير علي الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومن أجل مواجهة مشكلة الفساد السياسي للصفوة السياسية؛ تواجه المؤسسات الحكومية العديد من التحديات التي تتطلب تبني إجراءات فعالة وإصلاحات جذرية؛ لضمان نزاهة العملية السياسية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين. ويعتبر "الفساد السياسي" جزء من الفساد العام في المجتمع والدولة, ولعله من أخطر مظاهر الفساد كونه يدمر المصالح العامة, ويؤدي إلي فشل الأنظمة السياسية والاستقرار العام, ويقود نحو الاضطراب السياسي والاجتماعي.

أولاً: مفهوم الفساد السياسي Political Corruption:

يمكن القول, أن "الفساد" يصبح سياسياً عندما يصبح لدي "الصفوة السياسية"؛ لدعم جهات وأحزاب ومؤسسات أو لدعم أنفسهم واستغلال مناصبهم وسلطتهم ونفوذهم بطرق مخالفة للقانون؛ للحصول علي أعلي المكاسب المادية والمصالح الشخصية. وغالباً ما يهدف

"الفساد السياسي" إلي تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي معين له أثره علي النظام الاجتماعي وبنية المجتمع ككل.

ويمن أن نعرف "الفساد السياسي" بأنه (إساءة استخدام السلطة من قبل القادة السياسيين من أجل تحقيق الربح الخاص, ومن أجل زيادة قوتهم وثروتهم). وقد لا يحتاج "الفساد السياسي" إلي دفع الأموال مباشرة, بل قد يتخذ شكل " تجارة النفوذ" لمنح الأفضلية التي تسمم الحياة السياسية والديمقراطية. ويشمل "الفساد السياسي" أيضاً مجموعة من الجرائم التي يرتكبها القادة السياسيون خلال توليهم مناصبهم الرسمية أو بعد تركهم لها. وتختلف هذه الجرائم عن "التجاوزات الإدارية" التي يرتكبها الموظفون الرسميون, الذين يمثلون إلي حد ما المصلحة العامة. ولكن هناك فساداً سياسياً أكثر فداحة يقوم به السياسيون, وهو دفع الرشاوى للحصول علي منافع محظورة. ويشكل "الفساد السياسي" عقبة أمام الشفافية في الحياة العامة, كما أن فقدان الثقة بالسياسيين والأحزاب السياسية يمثل تحدياً قوياً للقيم الديمقراطية, وهي أمور تعمقت في معظم بلدان العالم في العقود الماضية. فنجد في البلدان النامية, أن "الفساد السياسي" يهدد مناعة الديمقراطية, إذ يعرض المؤسسات الديمقراطية للأخطار وفقدان الفاعلية[1].

ويُحدِث "الفساد السياسي" موجات من الصدمات في المجتمع. وعلي الرغم من تَعَالِي الصيحات في طلب العدالة, فإن من الصعب إثبات تُهَمْ "الفساد" علي القادة السياسيين وإدانتهم, فقد يترك بعضهم مركزه الرسمي, و قد يتوفي قبل أن تظهر جرائمه إلي العلن. وتشمل إجراءات الحد من "الفساد السياسي" الرقابة الشعبية المؤثرة علي السياسيين وعلي الأحزاب السياسية؛ لتنظيف صفوفها من الانتهازيين الذين ينضمون إليها بغرض تحقيق مصالحهم الخاصة؛ ولذلك يجب توجيه رسالة إلي الأحزاب السياسية كافة في الدول الديمقراطية؛ لكي تبقي مصداقيتها بواسطة أجهزة الرقابة الدائمة علي أعضائها الذين يتولون مناصب حكومية. كما يترك "الفساد السياسي" آثاره علي رجال الأعمال من ذوي النفوذ السياسي, إذ تلعب التبرعات والرشاوى للسياسيين دوراً كبيراً في "الفساد السياسي" في النظام السياسي القائم؛ مما يترك نتائج وخيمة علي الاقتصاد القومي. ويعد "الفساد السياسي" أيضاً تهديداً لحقوق الإنسان؛ وذلك بمنعه العدالة من أخذ مجراها ضد مرتكبي جرائم الفساد السياسي.

---

[1] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, العراق, مجلة العلوم التربوية والنفسية, العدد 104, 2014, ص 412.

وبناءاً علي ذلك, يمكن تعريف "الفساد السياسي" علي أنه (ذلك السلوك القائم علي التنصل من الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية, أو مرتبط بالعائلة, أو مكاسب شخصية, أو انتهاك القواعد الرسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصالح خاصة)[2].

كما يعتبر "الفساد السياسي" Political Corruption مرادفاً "للقوة التعسفية" Arbitrary Force, بمعني (استعمال القوة؛ لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي علي أساسه تم منح القوة). و"الفساد" يعني (عدم أداء, أو تجاهل الواجب السياسي, بمعني الواجب المفترض تأديته نحو الدولة – رغم توافر القدرة – بتأثير دافع الحصول علي مكسب شخصي). كما يعني "الفساد السياسي" أنه (استغلال الموظف العام لمنصبه, وانتهاكه لواجبه, مقابل اعتبارات المصلحة الخاصة). و"الفساد" هنا يعني تعسف الموظف, أي الفرد الذي يملك صفة رسمية بأي جهاز من أجهزة الدولة, بالسلطة المرتبطة بالمنصب الذي يشغله؛ من أجل تحقيق دخل أكبر علي حساب الجماهير. كما تشكل "المحاباة" Favoritism سمة مهمة من سمات الحياة العامة في الدول النامية, وواجباً اجتماعياً غير قابل للنقاش[3].

وبهذا يمكننا القول, أن "الفساد السياسي" هو (فساد الساسة, والحكام, ورجال الأحزاب السياسية, وأعضاء الحكومة, وأعضاء البرلمان, وأعضاء المجالس الشعبية والمحلية المشتغلون بالعمل السياسي, أياً كان مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية). فقد يلجأ حكام الدول إلي تحصيل مبالغ من صادرات النفط أو السلع المهمة المُصَدَّرَة لحسابهم الشخصي, وتودع في حساباتهم داخل البلاد أو خارجها. وقد يلجأ بعض الحكام والسياسيين بمالهم من نقود إلي التربح من سلطاتهم بالدخول بأنفسهم أو عن طريق أبنائهم أو أقاربهم في مناقصات أو مزايدات أو مقاولات أو توريدات تجارية دولية, والحصول علي عمولات ضخمة تودع في حساباتهم أو حسابات أقاربهم في البنوك الدولية خارج الحدود. ولقد كشفت بعض القضايا الدولية عن قيام بعض أبناء الحكام, وكبار السياسيين بالاستيلاء

---

[2] James C. Scott, An Essay on the Political Functions of Corruption – A Reader in Comparative Political Change, California, Duxbury Press, Second Edition, 1971, PP. 305 -306.

[3] Ronald Wraith and Edgar Simpkins, Corruption in Developing Countries, London, George Allen and Unwin Press, 1963, PP 33 -34.

علي مقتنيات قصور الحكام السابقين وبعض الآثار ومقتنيات المتاحف وعرضها للبيع خارج البلاد وتحقيق مبالغ طائلة غير مشروعة [4].

ونستطيع أن نعرف "الفساد السياسي" بأنه (ذلك الفساد الذي يقوم به كبار موظفي الدولة من أجل منافع شخصية وحزبية وفئوية, وعلي حساب المصلحة العامة للبلد). وكذلك يعد بيع المناصب العامة جوهر "الفساد السياسي", حيث ارتبط "الفساد السياسي" تاريخياً بنظم الحكم المطلق, أو نظام الحزب الواحد, أو في الأنظمة التي تحدد فيها الانتخابات مستقبل الصفوات والأحزاب السياسية فيها[5].

ويعرف "ستيفن كوتكين" Stephen Kotkin "الفساد السياسي" بأنه (إساءة استخدام المناصب السياسية العامة), أو (إتباع الطرق الغير شرعية؛ لتعزيز آليات غير ديمقراطية في عمليات صنع القرار؛ وبسبب ضرراً مباشراً في مكونات المجال العام), بالإضافة إلي أنه أيضاً (تحول آليات المساءلة الرسمية والسياسية من قبل النظام الحاكم إلي أسلحة مسيسة). كما يعرفها "أندرس ساجو" Andras Sajo علي أنها (استهداف للشفافية في أي مجتمع, يتم من خلال موظف عام يستغل مكانته العامة لتحقيق مكاسب شخصية, وقانون مُنْتَهَك, ومصالح جماهيرية منقوصة, بالإضافة إلي استفادة طرف ثالث من الطرف الأول (الموظف العام))[6].

كما يعرف "مارك غروسمان" Mark Grossman "الفساد السياسي" بأنه (الاستخدام الغير لائق لموقف السلطة المنتخبة؛ للحصول علي ميزات مادية)[7]. كما أن "الفساد السياسي" يعبر عن (ضعف صلات الاستقرار المجتمعي مع ذوبان وتردي الشرعية السياسية للحكومة), أو هو (فعل مجرم قد يقع في العالم المتقدم والنامي علي حد سواء؛ بما يسببه من إخفاقات وخيبة أمل في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة, ويثير الجدل حول منظومة الثقة في الطبقة أو الصفوة السياسية)[8].

---

[4] حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة, الإسكندرية, الدار الجامعية للطباعة والنشر, ط 1, 2008, ص 40 – 41.

[5] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, مرجع سابق, ص 414.

[6] Stephen Kotkin and Andras Sajo, Political Corruption in Transition – A Skeptic's Handbook, Hungary, Central European University Press, 2002, PP 12 -13.

[7] Mark Grossman, Political Corruption in America – An Encyclopedia of Scandals & Power and Greed, Canada, Grey House Publishing, PP 3 – 4.

[8] Paul Heywood, Routledge Handbook of Political Corruption, The United Kingdom, Routledge, 2014, P 4.

ويعرف أيضاً "محمد درويش" "الفساد السياسي" علي أنه (هو ذلك الفساد الذي يرتبط بالتمويل غير المشروع والقانوني للحملات الانتخابية, وصياغة قوانين انتخابات؛ لتحقيق مصالح خاصة, وتداخل المصالح المالية بين السياسيين والبيروقراطيين)[9].

بينما يري "بول هيوود" Paul Heywood "الفساد السياسي" بأنه (تسوس أو تدمير للسياسة العامة للدولة في ظل فقدان النظام السياسي Political System تماسكه؛ نتيجة الضرر الناجم عن أفعال التخريب بين مكوناته), وذلك من خلال ثلاثة أطر, والتي تتمثل في[10]:

- **الأول:** طبيعة السياسة المجتمعية.
- **الثاني:** النظام السياسي القائم.
- **الثالث:** الثقافة السياسية المشتركة.

كما نجد تعريف " منظمة الشفافية الدولية" Transparency International "للفساد السياسي" بأنه (هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب السياسي العام؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لصاحب هذا المنصب, أو لجماعته, أو جماعة أخري ترتبط معه بعلاقات معينة), ويعرف أيضاً علي أنه (خروج عن القانون والنظام, وعدم الالتزام بهما, أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة)[11].

ومن ثم, يؤدي "الفساد السياسي" إلي عد الاستقرار السياسي, وسلب حريات المواطنين, وعدم إشراكهم في اتخاذ القرارات, فضلاً عن إتباع سياسات تنموية لم يقدر لها النجاح إلي تمركز السلطات في أيدي فئات محددة؛ وهذا يؤدي إلي تدهور الأوضاع؛ فتزداد جرائم استغلال النفوذ والتعيين بدون مؤهلات, ومخالفة القوانين والأعراف والتعاليم, فضلاً عن طبيعة البناء الحكومي والسياسي الذي يشجع ويساعد علي انتشار الفساد البيروقراطي.

وقد يُنْظَر إلي "الفساد السياسي" عادة من زاويتين, وهما[12]:

- **أولاً: زاوية القيادة السياسية العليا:** التي ترفع شعارات الاستقامة, وتعلن الحرب علي الفساد, ولكن لا تترجم شعاراتها علي الواقع العملي؛ بسبب الأجهزة الحكومية

---

[9] محمد أحمد درويش, الفساد (مصادره – نتائجه – مكافحته), القاهرة, عالم الكتب, ط1, 2010, ص 18.

[10] Paul Heywood, Ibid, P 4.

[11] عصمت عدلي, الجريمة وقضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم والتحليل, الإسكندرية, دار الجامعة الجديدة للنشر, 2009, ص 359,

[12] محمد الأمين البشري, الفساد والجريمة المنظمة, الرياض, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2007, ص 51.

التي تهيمن عليها الأحزاب السياسية والسياسيين. كما أن الأحزاب السياسية – وهي تسعي وراء أصوات الناخبين – لا تتردد في استقطاب الأفراد والشركات والمؤسسات الاقتصادية إلي عضويتها دون شروط تلزمهم بالالتزام والاستقامة.

- **ثانياً: زاوية الفساد السياسي العام:** والذي يأخذ أشكالاً معروفة, من أهمها:

1. **الرشاوى المباشرة:** للقيادات الإدارية والسياسية.
2. **الرشاوى المستمرة:** والتي تأخذ شكل تبرعات للأحزاب السياسية, وتمويل الانتخابات, ورشوة الناخبين؛ ويكون مقابل كل ذلك فرص وتسهيلات تقدمها الحكومات الحزبية المستفيدة, بالإضافة إلي تعاون الأجهزة الحكومية الخاضعة لتلك الأحزاب في تنفيذ قوانين (الجمارك, والضرائب, والرخص التجارية, والسياسات الحمائية).

ولقد عرف "إكرام بدر الدين" مفهوم "الفساد السياسي" بأنه (نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسئول أو صاحب المنصب العام, ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أو لا, وسواء خالف توقعات الرأي العام أو لا؛ في سبيل الحصول علي منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية, بما يتعارض مع المصلحة العامة)[13].

إن "الفساد السياسي" يؤدي إلي اختلال منظومة الحكم في البلد, وخيانة الحاكم الرعية في مصالحها, فلا يكاد يرعي إلا مصلحة نفسه والمقربين إليه, فتري القانون يطبق علي فئة دون أخري, وثروات البلد تستأثر بها فئة دون أخري, كما تستأثر بالحكم فئة دون أخري, وما يتم من معاهدات أو اتفاقات المقصد منها المصالح الخاصة لا العامة, وعدم مراعاة الكفاءة في مناصب الدولة العليا. وهذا كله بالطبع, يستدعي فساداً في التشريع, وفساداً في القانون, وفساداً في النظام الحاكم برمته[14]. ولهذا, فإن "الفساد السياسي" هو أخطر أنواع الفساد لعموم ضرره؛ بل هو السبب الرئيسي في كل أنواع الفساد الأخرى المترتبة عليه.

وبناء علي ذلك, يتمثل البعد السياسي لظاهرة "الفساد" في دور رجل السلطة في نشر "الفساد" داخل المجتمع من خلال سيطرته علي الثروة العامة وتحكمه في إعادة توزيعها لصالح الفئة التي تشكل أقلية داخل المجتمع, ألا وهم: (الصفوة السياسية Political Elite).

ويمكن القول, أن "الفساد السياسي" يتضمن المعاني الآتية:

---

[13] عيسي عبد الباقي, الصحافة وفساد النخبة – دراسة الأسباب والحلول, القاهرة, العرب للنشر والتوزيع, ط 1, 2005, ص 19.

[14] سالم سليمان, الفساد السياسي والأداء الإداري – دراسة في جدلية العلاقة, مجلة الحوار المتمدن, العدد 3422, 2011, ص 6.

1. تغليب المصلحة الشخصية علي المصالح العامة.
2. القيام بأعمال معينة وسلوك معين, والامتناع عن القيام بأعمال أخري أو سلوك آخر.
3. تحقيق منافع شخصية, أو فئوية, أو حزبية.
4. إهدار المال العام, وضعف المسئولية المهنية والأخلاقية.

ثانياً: صور وأشكال الفساد السياسي:

لقد توصلنا من خلال التعريف "بالفساد السياسي" إلي تعدد أبعاده (السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية), وتعدد صوره وأشكاله وكثرة المتغيرات وعدم وضوح مؤشراته بدقة؛ الأمر الذي جعل من عملية تصنيف أنماطه وصوره عملية صعبة من الناحية المنهجية والعلمية.

إلا أنه بالرغم من ذلك, قد ساهمت العديد من الدراسات الميدانية في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية من وضع معايير أساسية؛ لتصنيف أنواع وصور "الفساد السياسي", تمثلت هذه المعايير في شكل سلوك الفرد الفاسد, وهدف ذلك السلوك ودوافعه, والمستوي الذي ينتمي إليه صاحب السلوك, ونطاق وحجم ظاهرة "الفساد السياسي".

وعليه, يمكن تصيف "الفساد" وفق مجموعة من المعايير والمتغيرات, ومن أهمها[15]:

1. **حسب طبيعته:** يصنف إلي (سياسي, اقتصادي, إداري, اجتماعي, بيروقراطي, ثقافي, أخلاقي, بيئي, ... وغيرها).
2. **حسب درجة خطورته:** يصنف إلي (فساد كبير, وفساد صغير).
3. **حسب امتداده, ونطاقه الجغرافي:** يتفرع إلي (فساد وطني (محلي, وفساد إقليمي, وفساد عالمي).
4. **من حيث الانتظام والاتساق:** يصنف إلي (فساد منظم, وفساد غير منظم).
5. **حسب درجة ارتباطه بنظم الحكم:** يصنف إلي (فساد عرضي, وفساد مؤسسي, وفساد نسقي).

ومن ثم, يمكن تصنيف صور وأشكال "الفساد السياسي" إلي عدة أنواع, أهمها ما يلي:

1.فساد القمة Top Corruption:

ويطلق علي "فساد القمة" Top Corruption مصطلح "فساد القيادة السياسية" Corruption of Political Leadership, أو "الفساد الرئاسي" Presidential

---

[15] كريمة بقدي, الفساد السياسي وأثره علي الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا – دراسة حالة الجزائر, مرجع سابق, ص 30.

Corruption. ويعد هذا النوع من الفساد هو الأجدر بالدراسة من بين صور وأشكال "الفساد السياسي" الأخرى, حيث تشكل المركز الأساسي لفساد المستويات الدنيا منها. ويشمل هذا النوع من الفساد ذروة "الهرم السياسي" Political Pyramid, إذ ينصرف إلي فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطاتهم؛ لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة. ولهذا, يعد "فساد القمة" من أخطر صور "الفساد السياسي" بشكل خاص, و"الفساد" ككل بشكل عام.

وترجع خطورة هذا النوع من الفساد إلي ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية؛ لانتفاع من يتولي القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة؛ لذلك يوصف هذا النمط بأنه "فساد القمة المكثف" Top-Heavy Corruption, حيث يجري العمل علي أساس آلية تعرف بإطار (الرئيس – العملاء) التي تتعامل القمة من خلاله؛ لجني ريع الفساد السياسي[16].

ومن ثم نجد, أن "الفساد الرئاسي" علي هذا ترجع خطورته إلي الدور المحوري الذي يحتله الزعيم والرئيس في قمة الهرم السياسي, حيث يتعلق بدورة الهرم السياسي, أي فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال سلطاتهم؛ لتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة. ويعتبر "الفساد الرئاسي" من أخطر صور الفساد التي انتشرت بكثرة في البلدان (الإفريقية, والأسيوية, وأمريكا اللاتينية), حيث سجل بعض رؤساء هذه الدول اهتزازات مالية هائلة وغير مشروعة باستغلالهم لدولهم. وبالتالي, يجب حصر ثروات كبار المسئولين, وتحديد مصادرها من قبل الأجهزة الرقابية التي يفترض بها أن تتحقق من ذلك قبل تولي المسئولية العامة وفي أثناءها وبعدها[17].

كما نجد, أن العديد من قيادات الدول النامية تولت الحكم وهي شبه معدمة مادياً, ولكنها عقب سنوات من ممارسة السلطة – ونتيجة لاستخدام السلطة في تحقيق الصالح الخاص – أضحت تملك ثروات هائلة. ومن الملاحظ, أن تلك القيادات الفاسدة عادة ما تقوم بتحويل جزء كبير من الثروات إلي البنوك الغربية, حيث يتم الاحتفاظ بها في حسابات سرية تكفل لهذه القيادات الاستمرار في الحياة الرغدة التي اعتادتها إذا ما أطاح بها انقلاب عسكري أو ثورة شعبية.

---

[16] عماد صلاح عبد الرازق الشيخ, الفساد والإصلاح, دمشق, اتحاد الكتاب العرب, 2003, ص 91 –92.

[17] أميرة ناجي محمد, الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من 2004 حتي 2007, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الإعلام – قسم الصحافة, 2011, ص 51.

وبالإضافة إلي استغلال المناصب في تحقيق الصالح الخاص في ظل عدم التمييز بين الأموال الخاصة والأموال العامة, يوجد مسلك آخر يتيح للعديد من قيادات الدول النامية – خاصة الإفريقية منها – فرصة تكوين ثروات مالية ضخمة, ونَعني به تقاضي رشاوى وعمولات – بشكل مباشر, أو عن طريق وسطاء – من الشركات الغربية الاحتكارية التي توصف "بالشركات متعددة الجنسيات" من أجل تسهيل وحماية نشاطاتها الاستغلالية[18].

وهكذا, فإن "فساد القمة" يشكل كصورة من صور الفساد السياسي خطورة كبيرة لما تشكله القمة من لبنة أساسية ترتكز عليها لبْنَات أخري في الهرم السياسي للدولة, فإذا كانت هذه اللبنة الأساسية قد ضرها الفساد فإنها لا محالة قد تحولت من كتلتها الصلبة إلي كتلة هشة. يمكن أن تنهار في أي لحظة والتي بانهيارها ينهار البناء كاملاً ويتداعي.

2.الفساد المؤسسي Institutional Corruption:

يندرج في نسق الفساد السياسي فساد بعض أعضاء السلطات الثلاث: (التشريعية, والتنفيذية, والقضائية), أو فساد السلطات الثلاث برمتها, فهو فساد المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب في هيكل سلطات الدولة.

فنجد أن, "فساد الأجهزة التنفيذية والإدارية" يطلق عليه لقب "الفساد الحكومي" في الأنظمة السياسية, حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في هذه الهيئات؛ نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات, أو لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية استغلالهم لمناصبهم استغلالاً مباشراً؛ لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتي لو كان هذا عن طريق تهريب السلع أو الاتجار بالعملات أو الاستيلاء علي أراضي الدولة[19].

فنجد أن المسئولون الحكوميون – عادة – ما يتجاهلون ويتحايلون علي القوانين واللوائح, وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين. أضف إلي ذلك, أن موظفي الحكومي يدخلون في اتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوي النفوذ؛ لتحقيق مصالح خاصة, حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد, ونهب الفائض الاقتصادي لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين. وتجدر الإشارة, إلي أن أبرز صور "الفساد المؤسسي" هي: (فساد الوزارة Ministry Corruption, فساد البرلمان Parliament Corruption,

---

[18] جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, بيروت, مجلة الدراسات العربية, دار الطليعة للطباعة والنشر, العدد 11, 1998, ص 46.

[19] أحمد وهبان, التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية – رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث, القاهرة, الدار الجامعية, 2003, ص 69.

الفساد الحزبي والانتخابي Party and Electoral Corruption, فساد الهيئة القضائية The Judiciary Corruption)[20], والتي يمكن استعراضها بشكل موجز فيما يلي:

أ.فساد الوزارة Ministry Corruption:

إن "فساد الوزارة" Ministry Corruption هو أحد صور "الفساد المؤسسي" داخل الأنظمة السياسية, ويطلق عليه مصطلح "فساد الأجهزة التنفيذية والإدارية", أو "الفساد الحكومي". ولقد تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد السياسي في هذه الهيئات؛ نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات, أو اختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها "الفساد الذاتي – الداخلي" Auto-Corruption, أي ما يعني استغلالهم لمنصبهم استغلالاً مباشراً؛ لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتي لو كان هذا عن طريق (تهريب السلع, أو الاتجار بالعملات, أو الاستيلاء علي أراضي الدولة)[21].

كما نجد, أن الأجهزة التنفيذية والإدارية في غالبية الدول النامية تمثل المأوي الطبيعي للفساد بصوره المتنوعة, وتأتي في مقدمة هذه الصور: (الرشوة), والتي أصبحت أمراً مألوفاً في أي تعامل بين المواطنين والعاملين بهذه الأجهزة علي مختلف المستويات. وقد انتهي "جونار ميردال" Gunnar Myrdal في تحليله للفساد الإداري بأن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية. بحيث يمكن القول, أنه متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة, والتي بدونها لا يسير دولاب العمل الإداري[22].

ونظراً, لسيادة نمط الحكم الشخصي في معظم الدول الإفريقية, فإن المعيار الأساسي لتولي مصب الوزارة هو (الحصول علي ثقة الحاكم). ومن ثم, فإن الوزراء يسعون دائماً إلي التقرب من شخص الحاكم بشتي الطرق. ومن جهة أخري, فإن شعورهم بعدم الأمان والقلق علي إمكانية الاستمرار في السلطة يدفعهم إلي العمل علي تحقيق مصالحهم الشخصية, والاستفادة من المنصب بأقصى قدر ممكن[23].

وتجدر الإشارة إلي أن الإطاحة ببعض الوزراء من مناصبهم, وتوجيه تهم الفساد إليهم, قد يرجع في الغالب إلي فقدانهم ثقة الحاكم, أو أنهم أضحوا يمثلون خطراً سياسياً له, ولنأخذ علي ذلك مثالاً: (ففي عام 1984, قد شكلت لجنة تحقيق في "كينيا" للنظر في أنشطة

---

[20] حمدي عبد الرحمن حسن, الفساد السياسي, القاهرة, دار القارئ العربي, ط 1, 1993, ص 28.

[21] عماد صلاح عبد الرازق الشيخ, الفساد والإصلاح, مرجع سابق, ص 100.

[22] جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, مرجع سابق, ص 8 – 9.

[23] حمدي عبد الرحمن حسن, الفساد السياسي, مرجع سابق, ص 29.

وممارسات "تشارلز نجونجو" Charles Njongo – وزير الشئون الدستورية, والنائب العام الأسبق – وأثناء التحقيق وجهت له عدة اتهامات من بينها: (تهريب الأسلحة, وبيع الوظائف العامة, وعقد صفقات غير قانونية, والاتجار في العملة, واختلاس أموال عامة). وفي واقع الأمر, إن التحقيق لم يكن محاكمة حقيقة للوزير "نجونجو" Njongo, وإنما كان يهدف إلي سمعته السياسية, وكذلك الإطاحة بحلفائه السياسيين الذين مثلوا تهديداً سياسياً لنظام حكم الرئيس "دانيال آراب موي" Daniel Arab Moye)[24].

ب.فساد البرلمان Parliament Corruption:

يطلق علي "فساد البرلمان" Parliament Corruption مصطلح "الفساد التشريعي", وهو أحد صور "الفساد المؤسسي" داخل الأنظمة السياسية, حيث تشهد الهيئات التشريعية في العديد من الدول النامية صوراً متنوعة من الفساد السياسي, حيث يلجأ بعض أعضاء هذه الهيئات إلي استغلال النفوذ والحصانة البرلمانية لمباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة, أو استفادات معينة لهم ولذويهم أو لخاصتهم. لهذا قد تكون هذه الأنشطة إما أعمال تقاضي رشاوى أو قبض عمولات من المستفيدين؛ لتسهيل إصدار قرارات تشريعية لصالحهم تخدم مصالحهم, أو للحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقيد أعمالهم, أو لتسريب معلومات سرية عن نشاطاتهم المشبوهة, أو العمل علي دعم مقترحات تشريعية تخدم (الحزب السياسي, أو دائرة المنتخبين, أو العائلة) التي ينتمي إليها العضو النيابي دون الاهتمام للمصلحة العامة ككل[25].

وتظهر خطورة فساد الهيئات التشريعية التي تكون مهمتها دائماً المراقبة علي ممارسات السلطة التنفيذية, وكذلك صلاحيتها في إصدار التشريعات فضلاً عن ما تتمتع به من حصانات؛ لذلك يعتبر هذا الشكل من الفساد السياسي هو أخطر أنواع الفساد المعروفة, حيث إذا ما وجد الفساد في البرلمان يكون من السهل أيضاً أن يوجد علي مستوي الوزارة, وعلي مستوي الأحزاب السياسية. وبعبارة أخري, يمكن النظر إلي "الفساد البرلماني" باعتباره المتغير المستقل بالنسبة للفساد المؤسسي بصفة عامة[26].

وهكذا, نجد أنه كثيراً ما يستعمل أعضاء البرلمان نفوذهم وحصانتهم في القيام بأعمال غير مشروعة, مثل: (التهريب, وعقد صفقات مشبوهة), بما يعود عليهم بأموال طائلة. كما

---

[24] حمدي عبد الرحمن حسن, المرجع السابق, ص 29.

[25] جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, مرجع سابق, ص 10.

[26] إكرام بدر الدين وآخرون, ظاهرة الفساد السياسي, ندوة عن الفساد (النظرية والتطبيق), ورقة عمل منشورة, القاهرة, دار الثقافة العربية, 1992, ص 38.

يسعي هؤلاء الأعضاء في بعض الأحيان الحصول علي مقعد في البرلمان بأي ثمن سواء من خلال شراء أصوات الناخبين, أو تزوير الانتخابات, أو تملق مسئولي الحزب الحاكم؛ حتي يضمنوا تأييد الحزب الحاكم أو المسيطر لهم في الانتخابات البرلمانية.

ج. الفساد الحزبي والانتخابي Party and Electoral Corruption:

ويقصد "بالفساد الحزبي والانتخابي" Party and Electoral Corruption أنه هو (فساد الأحزاب السياسية, وقضايا التمويل, وتزوير الانتخابات من خلال شراء الأصوات الانتخابية), بالإضافة إلي ما تتسم به العملية الانتخابية في بعض من الدول النامية من تدخل الأجهزة الحكومية وتلاعبها بنتائج الانتخابات؛ لضمان فوز مرشحي الحزب الحاكم بأغلبية ساحقة, تتسم هذه العملية أيضاً بالفساد السياسي, وخاصة في الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب.

ويمكن توضيح بعض مظاهر وصور "الفساد الحزبي" Party Corruption فيما يلي:

- **ظاهرة المرشح المستقل:** والذي ينسحب من الانتخابات في آخر لحظة لصالح مرشح الحزب الحاكم مقابل الحصول علي مقابل مادي أو معنوي[27].
- **ظاهرة الدعم المادي:** والذي تقدمه الصفوات والجماعات المسيطرة اقتصادياً وتجارياً, وكذلك الشركات الغربية لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الأحزاب الموالية؛ كي تضمن حماية مصالحها المهيمنة, وقد يكون حصيلة الدعم المادي لهذه القوي السياسية أن تتبدل المواقف نتيجة لفساد الأشخاص أنفسهم. فنجد, أن الحزب المعارض في بلد ما قد يتحول صراعه مع الحزب الحاكم إلي تصالح تقتضيه المصالح الشخصية, وبذلك تباع المعارضة مقابل ثمن هو عبارة عن صفقات ووساطات وتخليص أعمال[28].
- **ظاهرة شراء أصوات الناخبين:** حيث كانت تسود فكرة أساسية بين المرشحين والناخبين مؤداها: (بدون أموال لا أصوات), وهكذا فإن الحملة الانتخابية لأي مرشح تُخَصِص نسبة كبيرة منها لشراء أصوات الناخبين, وهي إحدي ظوهر الفساد السياسي التي يصعب معالجتها بشكل خاص؛ لأنها تحدث عندما يقبل السياسيون أخذ تبرعات غير قانونية لحملاتهم؛ ومن ثم يستخدمون هذه التبرعات لرشوة ناخبيهم علي أسس فردية, وحتى

---

[27] إكرام بدر الدين وآخرون, المرجع السابق, ص 14.

[28] عماد صلاح عبد الرازق الشيخ, الفساد والإصلاح, مرجع سابق, ص 104.

الناخبون يوافقون علي التبرعات غير القانونية حين يحققون مكاسب شخصية من جيوب السياسيين الفاسدين[29].

وهكذا, فإن "الفساد الحزبي" يعني تجاوز الأحزاب لقواعد اللعبة السياسية والإخلال بها, كالتجسس علي المعارضة وقمعه, فضلاً عن استغلال الصفوة السياسية والحزبية لنفوذها من أجل تحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة, كـ (الاتجار بالسلع التموينية في السوق السوداء, وتوزيع السلع المقننة والمحدودة علي الأقارب والأصدقاء)[30].

د. فساد الهيئة القضائية The Judiciary Corruption:

قد يمتد الفساد السياسي إلي القضاء, والذي يفترض فيه التخصص والحياء والاستقلالية؛ مما يؤدي إلي حرمان المواطن من قاضيه الطبيعي, الأمر الذي يصير معه من قبيل العبث الحديث عن احترام مبدأ العدالة. وفساد القضاء يعني إخضاع القضاة للمغريات والضغوط المختلفة المادية وغير المادية من جانب السلطات الحاكمة والنخب الاقتصادية المسيطرة؛ مما يفقدهم صفة الحياد. ويعني أيضاً (تقليص اختصاصات السلطة القضائية, واستبعاد بعض النزاعات والقضايا من نطاق اختصاصاتها, ونقلها إلي المحاكم العسكرية والإدارية, أو أي شكل آخر من المحاكم التي لا تتوفر فيها صفات التخصص والحياد والاستقلال)[31].

وهكذا, فإن "الفساد القضائي" هو (فساد أعضاء السلطة القضائية), ويعد من أخطر الأنواع؛ إذ يترتب عليه ضياع الحقوق العامة والخاصة, وتنعدم المساءلة, ويغيب العدل, ويتفشي الظلم. ويتمثل هذا النوع من الفساد في الازدواجية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها؛ تبعاً لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة والمحسوبية لصالح ذوي الجاه علي حساب الضعفاء. كما تشير "منظمة الشفافية الدولية" في تقريرها لعام 2007 حول "العدالة ومكافحة الفساد", إلي أن (الفساد يُقَوِض العدالة في أجزاء كثيرة من العالم؛ مما يحرم الضحايا والمتهمين من الحق الأساسي في محاكمة عادلة وغير متحيزة). فلا يمكن لأي مجتمع حديث أن يعمل عندما يكون نظامه القضائي موبوءاً بالفساد, والذي غالباً ما يكون مصحوباً بفساد نظامي للإدارة كلها. ولذلك, فإن الفساد القضائي يقوض سيادة القانون وشرعية السلطات العامة, ويضر بالمجتمع كله. بالإضافة إلي ذلك, يمنع النظام القضائي

---

[29] سوزان روز أكرمان, ترجمة: فؤاد سروجي, الفساد والحكم والأسباب – العواقب والإصلاح, عمان, الأهلية للنشر والتوزيع, 2003, ص 246.

[30] ناصر عبيد ناصر, ظاهرة الفساد : مقاربة سوسيولوجية – اقتصادية, دمشق, دار المدي للثقافة والنشر, 2002, ص 39.

[31] جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, مرجع سابق, ص 14.

الفاسد عملياً أي جهد لمكافحة الفساد في مجالات أخري؛ ومن ثم فإنه يعمل كقاعدة خصبة للجريمة المنظمة أو حتي الإرهاب[32].

ومن الملاحظ أيضاً, أن القضاة قد يتعرضون لمواقف ومغريات عديدة تؤثر علي نزاهتهم وحيادهم؛ مما يؤدي إلي غياب مبدأ العدالة في العديد من الدول. ومن جهة أخري, فإن السعي لتقليص اختصاصات "السلطة القضائية" من خلال نقلها للمحاكم الخاصة التي يتم إنشاؤها؛ لتتولي المسائل المتعلقة بأمن الدولة والنظام العام؛ يؤدي إلي إضعاف النظام القضائي, حيث أن معظم المحاكم الخاصة سواء كانت شعبية أو سياسية أو عسكرية هي جهات لا تتوافر فيها بالضرورة التخصص والحياد والاستقلال[33].

3.فساد المؤسسة العسكرية The Military Corruption:

يعتبر "فساد المؤسسة العسكرية" قضية معقدة تتجاوز حدود الدولة بعينها. تشمل هذه الظاهرة مجموعة واسعة من الانتهاكات التي قد ترتكبها المؤسسة العسكرية, بدءاً من الرشوة, والمحسوبية, وحتى الاستغلال الغير مشروع للموارد العامة.

من المعروف أن أحد الأسباب الرئيسية لتدخل العسكريين في سياسة الدولة, وسيطرتهم علي السلطة بشكل مباشر في كثير من الدول؛ إنما يرجع إلي انتشار الفساد في الحكم والإدارة. فكثيرا ما تبني النظم العسكرية شرعيتها علي فساد النظم السياسية السابقة التي أطاحت بها. وهكذا, فإن الممارسة الواقعية أثبتت أن النظم العسكرية ليست أقل فساداً من النظم المدنية, وأن الفساد أصبح واقعاً في العديد من الدول, بغض النظر عن طبيعة الصفوة الحاكمة سواء كانت مدنية أو عسكرية[34].

فيعتبر "فساد المؤسسة العسكرية" أو "فساد الجيش والأجهزة الأمنية" أحد صور الفساد السياسي في الحياة المدنية, حيث يحتضن الجيش صوراً متنوعة من الفساد لا تختلف كثيراً عن صور الفساد في الحياة المدنية, وتأتي في مقدمة هذه الصور: (الرشاوى التي يتقاضاها كبار الضباط). وهذا ما يفسر انتشار ظاهرة التهرب أو الإعفاء غير القانوني من الخدمة العسكرية في الدول النامية, كذلك تعيين كبار الضباط بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية في مناصب وزارية وإدارية عليا؛ يتيح ذلك لكبار الضباط عدة طرق للفساد السياسي, واستغلال المناصب العامة في تحقيق مصالح خاصة. كما قد يتحول العسكريون

---

[32] محمد علي مجاشع, التليفزيون والفساد – دور التليفزيون في مكافحة الفساد, القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, 2016, ص 56 – 57.

[33] حمدي عبد الرحمن حسن, الفساد السياسي, مرجع سابق, ص 31.

[34] حمدي عبد الرحمن حسن, المرجع السابق, ص 31 – 32.

إلي مجرد مرتزقة الذين يضعون أنفسهم في خدمة من يدفع لهم أكثر من القوي الداخلية المتصارعة أو القوي الأجنبية الطامعة[35].

وبناءاً علي ذلك, يمكن إرجاع أسباب فساد المؤسسة العسكرية إلي بعض العوامل المختلفة, ومنها:

- **ضعف الرقابة:** غالباً ما تتمتع المؤسسات العسكرية بسلطات واسعة؛ مما يجعل من الصعب مراقبة أنشطتها ومحاسبتها علي أي تجاوزات.
- **الطبيعة البيروقراطية:** وتتمثل في التعقيدات الإدارية داخل المؤسسات العسكرية؛ يمكن أن توفر مساحة كبيرة لظهور الفساد.
- **التأثير السياسي:** حيث أن التدخل السياسي في شؤون الجيش؛ قد يؤدي إلي استغلال المؤسسة لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية.
- **غياب الشفافية:** إن عدم الكشف عن المعلومات حول ميزانيات الجيش وصفقاته؛ يؤدي إلي زيادة فرص الفساد.

4.الفساد الاجتماعي Social Corruption:

يعتبر علماء الاجتماع أن "الفساد السياسي" هو (علاقة اجتماعية, تتمثل في الخروج علي القواعد المستقرة في المجتمع, والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين, وبما يعتبره المجتمع سلوكاً سوياً بصفة عامة). كما يَعْتَبِر علماء الاجتماع أن احتمالات انتشار الفساد تزيد في المجتمعات الصغيرة التي تتميز فيها العلاقات بين الأفراد بطابع شخصي واضح, وتبرز فيها أهمية ما يسمي "بالرصيد الاجتماعي للفرد", أي قدرته في التأثير علي الآخرين. ويؤدي "الفساد الاجتماعي" إلي (التفكك الأسري, وانتشار المُسْكِرَات, والإخلال بالأمن, والقتل, والسطو), فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم[36].

كما يري علماء الاجتماع, أن "الفساد السياسي" خلل اجتماعي يعود عادة إلي عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية؛ تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة في المجتمع الواحد. ويعتبر "الفساد الاجتماعي" هو (مجموعة من السلوكيات التي تحطم مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم), بمعني أن تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي

---

[35] جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, مرجع سابق, ص 13.

[36] عيسي عبد الباقي, معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة, قنا, جامعة جنوب الوادي, 2004, ص 32.

تمر بها المجتمعات البشرية. ومن ثم, يتمثل "الفساد الاجتماعي" في ندرة وجود أو انعدام معاني (الوطنية, والولاء, والإخلاص, والحب, والعمل والتفاني في أدائه), وتفشي روح اللامبالاة, وانعدام الأخلاق الوظيفية, والإهمال في تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين الذي ينعكس بآثاره السلبية علي شتي مناحي الحياة[37].

ويمكن القول, أن "الفساد الاجتماعي" عبارة عن (مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تُكَسّر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة في المجتمع والمقبولة منه, أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم), أو بمعني آخر هو (تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية)[38].

5.الفساد المادي والأدبي Physical and Moral Corruption:

ويتمثل "الفساد المادي والأدبي" في (الغش, وتزييف العملة, وتهريب البضائع والأموال, والاستهانة بالملكية العامة, وخيانة الأمانة, وتهريب المخدرات, وتهريب وترويج الأفلام المنافية للأخلاق, ... وغيرها), وذلك من خلال (الرشوة, والاختلاس, والتزوير , والمحسوبية والمحاباة, ... وغيرها)[39].

ثالثاً: أسباب تفشي ظاهرة الفساد السياسي للصفوة السياسية:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة "الفساد السياسي" للصفوة السياسية وتفشيها في المجتمعات, بالرغم من وجود شبه إجماع علي كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية. ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمي "بمنظومة الفساد"؛ إلا أنه ينبغي ملاحظة أن هذه الأسباب, وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات, إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر, فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولي في انتشار الفساد السياسي, وبينما يكون في مجتمع آخر سبباً ثانوياً.

---

[37] أميرة ناجي محمد, الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من 2004 حتي 2007, مرجع سابق, ص 52.

[38] محمد علي مجاشع, التليفزيون والفساد – دور التليفزيون في مكافحة الفساد, مرجع سابق, ص 54.

[39] أميرة ناجي محمد, المرجع السابق, ص 52.

ونجد, أنه عند التحليل الموضوعي لظاهرة الفساد السياسي للصفوة السياسية يقتضي بيان جانبان أساسيان لتلك الظاهرة[40]:

- **الجانب الأول:** وهو الجانب الأخلاقي المرتبط بظاهرة الفساد عامة وظاهرة الفساد السياسي خاصة, والذي يعتبر معيار, ومدي التزام المجتمع بالعادات والتقاليد واحترامها.
- **الجانب الثاني:** وهو الجانب المالي الذي يعتبر المحرك والدافع الأساسي لتلك الظاهرة, إذ ينشأ شعور داخلي لدي الأفراد أو الجماعات بفكرة تتجذر في نفوسهم تستند إلي (كون أن من يملك المال يملك السلطة, ومن يملك السلطة يملك المال)؛ مستغلين بذلك مواقع المسؤولية لتحقيق مزايا ومكاسب تخالف القوانين والأعراف السائدة في المجتمع.

كما نجد, أنه من أسباب "الفساد السياسي" غياب النظام السياسي الديمقراطي الكفء المتعارف عليه بالحكم الصالح الذي يتوخي الحكمة والعقلانية والمعايير الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمعات الإنسانية[41].

كما يري "محمد الغزالي" بأن سبب بلاء الأمة الإسلامية يرجع بالأساس إلي انتشار الفساد في جميع أقطارها. ولاشك, أن ذلك يعود إلي الميوعة الفكرية في استعمال مفهوم الشورى التي غابت في تسيير الشؤون السياسية للأمة؛ مما أدي إلي تعسف الحكام, وحمل الناس علي الطاعة والولاء الأعمى للحاكم[42].

ويعتبر الفساد السياسي للصفوة السياسية هو نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة؛ وبالتالي استغلال الكثير من المسئولين الحكوميين والسياسيين لمناصبهم؛ لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية؛ فتظهر (الرشوة, والمحسوبية, والواسطة, والمحاباة) كأدوات رئيسية للوصول لذلك المبتغي.

كما يقوم هؤلاء الصفوة السياسية باستغلال مواقع النفوذ السياسي الممنوحة لهم من خلال توجيه القرارات والسياسات والتشريعات؛ لتحقيق مصالح خاصة لهذه الطبقة أو أحد أطرافها أو الموالين لها, والإثراء غير المشروع من السلطة, أو الحصول علي أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي, أو لتمويل الحملات الانتخابية, أو لتسهيل الحصول علي

---

[40] حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة, الإسكندرية, الدار الجامعية, ط 1, 2008, ص 22.

[41] مصطفي كامل السعيد, الفساد والحكم الصلاح في البلاد العربية, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2004, ص 273.

[42] محمد الغزالي, الفساد السياسي في التجمعات العربية والإسلامية, الجزائر, دار المعرفة, 2004, ص 52.

الرشاوى وتشريعها مقابل منح استخدام أو امتلاك أراضي الدولة, أو عقود وامتيازات, أو تراخيص أو موافقات تجارية. إذاً تصبح الخزينة العامة بنكاً خاصاً لهذه الصفوة بما يشمله من مغالاة في الصرف علي أمور ترفيهية ذاتية؛ ترافقها عمليات تهريب الأموال العامة وبشكل سِرّي إلي البنوك أو استثمارات خارجية[43].

وتري "ابتسام العامري" أنه يمكن تحديد بعض أسباب الفساد السياسي للصفوة السياسية في بعض نقاط مختصرة, متمثلة فيما يلي[44]:

1. الافتقار إلي القيادة السياسية الرشيدة النظيفة.
2. غياب المساءلة والمحاسبة.
3. اتساع صلاحيات المسئول, والدور المنوط به.
4. ضعف الرأي العام وتجاهله.
5. تبديد أموال الدولة فيما لا يصب إلا في مصلحة المستنفذين.
6. التنصل من القيام بالواجبات والمهمات الموكلة إليه.
7. النشاط الاقتصادي الذي تمارسه بعض الحكومات من خلال خلق قيود علي الاستيراد والتصدير والتحكم في الأسعار.

وبناءاً علي ذلك, يعتبر النظام السياسي هو المسئول الأول عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي؛ وذلك بسبب غياب الحكم الصالح والراشد, وضعف الأداء الحكومي وتواطئه مع بعض الأطراف, وغض الطرف عن المتسببين بانتشار الفساد. وكل ذلك ينعكس بالسلب علي المجتمع؛ لأن الفساد سوف يسود في المجتمع ويصبح له ما يبرره؛ بسبب تراخي النظام السياسي في معالجة هذه الظاهرة. وهكذا, يمكن تحديد أهم عوامل نشوء ظاهرة الفساد السياسي المتمثلة في الآليات التالية:

1.الاستبداد السياسي Political Tyranny:

في ظل النظم السياسية Political System التي تعتمد علي تسلط الحاكم المستبد ينتشر الفساد السياسي بشكل كبير, سواء في قمة الهرم (الفساد الذي ينتشر بين الصفوة السياسية الحاكمة), أو في القاعدة (الفساد الذي ينتشر بين الموظفين). ويكون هذا النظام هو

---

[43] عزمي الشعبي, الفساد السياسي في العالم العربي – حالة دراسية, عمان, مجلة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة, 2014, ص 4.

[44] ابتسام محمد العامري, ظاهرة الفساد السياسي وتأثيرها وسبل معالجتها – الصين نموذجاً, مجلة الكوفة, العدد 7, ص 91 – 92.

الحامي والمتستر علي مرتكبي جرائم الفساد السياسي, إما لكون مرتكبيها ينتمون إلي نفس الحزب الحاكم, أو بسبب صلاتهم القرابية من السلطات التنفيذية. وغالباً ما تعتمد النظم السياسية المتسلطة علي كوادر وفئات من الموظفين الموالين لهذا النظام, ويكون هذا الدعم ذو منافع متبادلة بين النظام وهذه الكوادر, واستمرار سيطرة الحزب الواحد. وهذه الكوادر السياسية تستطيع كسب الكثير من المنافع الشخصية من خلال مخالفات قانونية ودستورية, بغض الطرف منها عن هذا النظام؛ وبالتالي يكون هناك مزيد من الفساد, ومزيد من القهر والتسلط[45].

وهكذا, يعد من أسباب انتشار الفساد السياسي للصفوة السياسية المناخ السياسي المشوه الذي يمنح الموظفين والمسئولين فرص سانحة؛ لتسخير القواعد والقوانين لمصالحهم الخاصة, وممارسة الاستبداد السياسي Political Tyranny الذي يعطي الأفراد والجماعات المسوغات لانتهاج السلوك الفاسد, وتمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيين, وممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة والحزب؛ مما يولد اللامبالاة السياسية, وعدم الرغبة في محاربة الفساد[46].

كما يمكن, أن نلاحظ أن العلاقة بين الاستبداد السياسي Political Tyranny والفساد السياسي Political Corruption علاقة دائرية. فالاستبداد السياسي يؤدي إلي الفساد السياسي, والفساد السياسي يدفع إلي الاستبداد السياسي, فمن أيهما بدأنا يمكن أن نصل إلي الآخر. فإذا بُدِأ بالفساد السياسي دعي الاستبداد السياسي ليحميه, وإذا بُدِأ بالاستبداد السياسي استدعي الفساد السياسي ليبنيه. ويعد الفساد السياسي من الأدوات المهمة في تدعيم الخلل والاستبداد في علاقة الحاكم بالمحكوم, حيث يعمل علي ترسيخ الاستبداد واتساع رقعته. وقد يمثل الاستبداد السياسي بديلاً عن العنف في مرحلة متقدمة, حيث يقوم الحاكم بإحاطة نفسه بشبكة من الفساد تربط الأفراد الذين تجمعهم مصلحة واحدة, وهي الإبقاء علي الحاكم في منصبه أطول فترة ممكنة؛ لأنهم يستفيدون من وجوده في تضخيم ثرواتهم المختلفة بالعديد من السبل غير المشروعة التي يتغاضي عنها الحاكم, بل ويمنحهم الحصانة التي تجعلهم فوق القانون ما داموا يدافعون عنه, ويمنحوه ولائهم وتأييدهم[47].

---

[45] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, العراق, مجلة العلوم التربوية والنفسية, العدد 104, 2014, ص 422.

[46] عبد الحميد متولي, نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية, الإسكندرية, منشأة المعارف, 1985, ص 43 – 44.

[47] بشير ناظر الجحيشي, المرجع السابق, ص 422.

ومن جهة أخري, تلعب البيئة السياسية Political Environment دوراً مهماً في تقديم فرص أو طرح قيود لانتشار الفساد السياسي, وهذا يتوقف علي طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة, وهل هو نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة نزيهة تقف فيها المعارضة في وجه الحكومة في وضع متساوي؟, أم نجد نظام سلطوي استبدادي يتلاعب بالانتخابات, ولا يسمح بتداول السلطة؛ وهذا يكرس الفساد السياسي ويتيح أمامه الفرص للنمو والازدهار. وتتصف الدول الأكثر فساداً بنظامها السياسي السلطوي, أو التعدد الحزبي الليبرالي القصير أو الانتقالي, والتعدد العرقي المقترن بحروب وتوترات أهلية أو المتجانس نسبياً, وانعدام الاستقرار السياسي[48].

2.الأزمات السياسية Political Crises:

تعد الأزمات السياسية أحد أهم آليات انتشار الفساد السياسي للصفوة السياسية؛ بسبب ما تحدثه من هلع وصدمة سياسية وضيق في الوقت أمام متخذي القرار, وضرورة اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة في ظل هكذا ظروف؛ وهذا دائماً ما يتسبب في إهدار المال العام, وتعيين أشخاص في أماكن لا يستحقونها سواء بتأثير هذه الظروف الضاغطة, أو لضرب بقية الأحزاب أو رجال المعارضة, واستغلال ظروف الأزمات السياسية للتصفيات السياسية والمنافع الشخصية. مع الأخذ في الاعتبار, أنه في ظل ظروف الأزمات السياسية يتم تخصيص ميزانية معينة يتم اقتطاعها من الميزانية المخصصة للإنفاق علي الخدمات الاجتماعية؛ لأن بطبيعة الحال لا توجد ميزانية مخصصة للأزمات أو لحالات الطوارئ في أغلب البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث, وأحياناً حتي المتقدم. فقليلة هي البلدان التي تخصص ميزانية خاصة لظروف الطوارئ أو الأزمات, ومنها الأزمات السياسية؛ مما يتسبب بانتشار الفساد السياسي والتلاعب بصرف هذه الميزانية, وتتسبب بوقوع جرائم (الاختلاس, والرشوة, والنصب, والاحتيال)[49].

وهكذا, فإن الأزمة السياسية هي ظاهرة سياسية, عرفتها العلاقات بين المجتمعات قبل أن تأخذ شكل الدول. ومن ثم, فهي تعني (الحالة التي تتسم بالتوتر الشديد, والوصول إلي

---

[48] سامح محمد السيد متولي, العمران السياسي لدي ابن خلدون – دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2009, ص 196.

[49] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, مرجع سابق, ص 423.

مرحلة حرجة تنذر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول). كما تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولي, الذي يبدأ بالمجادلات بين الأطراف؛ ليصل إلي درجة الصراع المسلح. فهي إذاً الطور الذي يسبق المواجهة العسكرية مباشرة. ويمتد مفهوم الأزمة السياسية معاييره العملية من خلال أهمية التحديد الدقيق للحدود الفاصلة بين المرحلة التي يمكن فيها الدولة أن تسعي إلي وقف تدهور الموقف, والمرحلة التي يصعب فيها تدارك ازدياد حد الأزمة وتطورها إلي صراع مسلح, ولكلتا المرحلتين آلياتها وتقنياتها[50].

ويلاحظ, أن عدم الاستقرار السياسي في بعض المجتمعات النامية كثيراً ما يحفز علي استغلال السياسيين لمواقعهم؛ فيؤثرون من يحيطون بهم وينتفعون من النفوذ الذي يتمتعون به والجاه الذي تحاط به وظائفهم, ويجنون الكثير من الأموال التي تقتطع من أرزاق شعوبهم, فيمدون أيديهم إلي المال العام ويستولون بنفوذهم علي أراضي الدولة وممتلكاتها. ومن جهة أخري, تسهم جماعات الضغط والتأثير في انتشار بعض الممارسات الفاسدة في سعيها لتحقيق مصالحها, والضغط من أجل تحقيقها, والتي يطلق عليها مفهوم "اللوبي" وهم (جماعات من الأفراد المنتمين للاتحادات والمنظمات, والذين يبذلن جهوداً تهدف إلي التأثير علي أعضاء السلطة التشريعية لجعلهم يصوتون لصالح بعض المشروعات القانونية أو بعض السياسات أو يعارضونها؛ تبعاً لمصالحهم ومصالح الفئات التي يمثلونها دون اعتبار للمصلحة العامة[51].

3.التمويل السياسي Political Finance:

يغطي التمويل السياسي (جميع الأموال التي تُجمَع وتُنفَق لأغراض سياسية. تشمل هذه الأغراض جميع المنافسات السياسية علي تصويت المواطنين, لاسيما الحملات الانتخابية لشغل مختلف المناصب العامة التي تديرها الأحزاب والمرشحون). علاوة علي ذلك, تدير جميع الديمقراطيات الحديثة مجموعة متنوعة من المنظمات الحزبية الدائمة. يستلزم اعتبار الميزانيات السنوية لهذه المنظمات كتكاليف للمنافسة السياسية أيضاً. وفي أوروبا, كثيراً ما يُستخدَم مصطلح "تمويل الحزب", والذي يشير فقط إلي الأموال التي تُجمَع وتُنفَق من أجل التأثير علي نتائج نوع ما من المنافسة الحزبية. ومازالت مسألة إدراج أغراض سياسية أخري, كـ (حملات العلاقات العامة التي تقوم بها جماعات الضغط), مسألة غير محسومة. كما يشير النطاق المحدود للأغراض السياسية – الحملات والنشاط الحزبي – إلي أن

---

[50] السيد عليوة, إدارة الأزمات والكوارث, القاهرة, مركز القرار للاستشارات, 1997, ص 22.

[51] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, مرجع سابق, ص 424.

مصطلح "تمويل الحملة" ضيق للغاية, إذ لا يغطي جميع الأموال المستخدمة في العملية السياسية[52].

في كثير من الأحيان, وفي أوقات الانتخابات والمؤتمرات الحزبية, وفي ظل التنافس القائم بين السياسيين – وخصوصاً رجال السلطة – وتحت ظروف معينة كأن تكون نقص في تمويل بعض الأحزاب, أو تأخر التمويل عليها, فإن الفساد هنا يصبح أحد أهم مظاهر التمويل. وبما أن التمويل السياسي والفساد السياسي أمران منفصلان من حيث المبدأ, ولكن عندما يختلط الأمران معاً فإن الفساد يبرز حتماً. وإجمالاً, فإن الفساد في التمويل السياسي يتمثل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي, وذلك بواسطة الأحزاب, أو بعض المسئولين فيها, أو المنتسبين إليها, أو المرشحين للبرلمان أو المجالس المحلية؛ وذلك لمصلحة أي من هؤلاء؛ وبذلك يصبح التمويل أحد أهم عوامل نشوء الفساد السياسي[53].

وهكذا, نجد أن تمويل الأحزاب السياسية من الممكن أن يشوه العملية الانتخابية, ويشكل دافعاً رئيسياً للفساد السياسي في كل من البلدان المتقدمة والنامية. حيث نجد, أن الضغوط التي تتعرض لها الأحزاب لجمع الأموال من شأنها أن تزيد من قوة جماعات المصالح والأفراد في التأثير علي سلوك الأحزاب في مقابل الحصول علي الدعم المادي. وقد تستغل الأحزاب الحاكمة أيضاً قدرتها علي الوصول إلي موارد الدولة, الأمر الذي من شأنه أن يضع أحزاب المعارضة في موقف غير مناسب. كما نجد أنه هناك رابطان رئيسيان بين الفساد السياسي والتمويل السياسي يرتبطان بالانتخابات التنافسية, متمثلان في[54]:

- **الرابط الأول:** هو مطالبة الناخبين بدفع ثمن أصواتهم في شكل سلع خاصة وعامة.
- **الرابط الثاني:** هو فساد تمويل الحملات الانتخابية, حيث يقوم ممثلي الحكومة بتحويل موارد الدولة إلي حملاتهم الخاصة, أو حيث يبيع المرشحون نفوذهم السياسي.

ويوجد هناك الكثير من المظاهر والنشاطات التي تدل علي إساءة استخدام المال العامل في المجال السياسي, ومنها علي سبيل المثال: (الإنفاق غير المشروع والمتمثل بشراء الأصوات, وتقديم الهدايا والمعونات التي لا تظهر إلا في وقت الانتخابات وتختفي مظاهر هذا الإنفاق وبشكل ملحوظ بعد الفوز بالانتخابات). وهذه الظاهرة تكاد تكون متواجدة في

---

[52] ويكيبيديا, التمويل السياسي, 2022,
ar.m.wikipedia.org/wiki/التمويل السياسي

[53] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, مرجع السابق, ص 425.

[54] وزارة التنمية الدولية – إدارة الحوكمة, تمويل الأحزاب السياسية: المشكلة والحلول والإجراءات, GSDRC, لندن, 2001,
https://gsdrc.org/document-library/political-party-financing-problem-solutions-and-action/

أغلب البلدان العربية ذات الديمقراطيات التوافقية أو الناشئة, أو في بلدان العالم الثالث بشكل عام. كما يمكن الإشارة هنا إلي مصادر التمويل غير المعروفة, والتي تظهر أثناء الحملات الانتخابية لدعم حزب معين أو فئة معينة. وغالباً ما يكون مصدر هذا التمويل خارجي, أو من تجار, أو أصحاب رؤوس أموال مقيمين خارج البلاد. والأهم من هذا كله هو استخدام سلطة المسئول لتمويل حملته الانتخابية من المال العام[55].

ومما سبق, نجد أن أسباب الفساد السياسي للصفوة السياسية كثيرة ومتعددة ومتداخلة أحياناً مع باقي أنواع الفساد كـ (الفساد الإداري, والفساد الاقتصادي, والفساد المالي, ... وغيره). ولذلك, يصعب أحياناً فصلها عن بعضها البعض؛ مما يتحتم علي الباحث أن يجمع بينها إذا اقتضي الحال. وما يمكن قوله أيضاً عن أسباب الفساد السياسي, أنها لم تأت من فراغ ما لم يكن هناك عوامل أخري تؤدي إلي حدوث هذه الظاهرة. ولذلك, فإن البحث عن حلول للخروج من هذه الأزمة يبدأ من فهم أسباب هذه الظاهرة وعلي إثرها يتم اقتراح حلول تتناسب مع طموحات واستراتيجيات مكافحة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله.

رابعاً: خطورة وتداعيات الفساد السياسي للصفوة السياسية علي الدولة والمجتمع:

تكمن خطورة الفساد السياسي للصفوة السياسية في كونه أنه سبب في حدوث بقية أنواع الفساد الأخرى, أي يُفضي إلي (فساد إداري, وفساد اقتصادي, وفساد اجتماعي, وفساد مالي, ... وغيره). ولذلك, فإن آثار الفساد السياسي في الغالب أخطر وأشد من باقي أنواع الفساد؛ إذ تصل الدولة في ظل هذا النوع من الفساد إلي مستويات متدنية جداً في مختلف المجالات؛ بل قد يؤدي إلي حدوث أزمة اقتصادية حادة؛ مما يضطر بالدولة إلي اللجوء إلي الاستدانة من الخارج مع ما قد يترتب عنها من تبعات خطيرة علي سيادة البلد.

ويمكن تلخيص تداعيات الفساد السياسي للصفوة السياسية علي الدولة والمجتمع, وتصنيفها بشكل موجز علي النحو الآتي:

1.التداعيات الأمنية Security Implications:

وتعتبر التداعيات الأمنية Security Implications من أخطر تداعيات الفساد السياسي Political Corruption علي الدولة والمجتمع, حيث يؤثر الفساد السياسي – بشكل أو بآخر – علي استقرار المجتمع وأَمْنُه. كما يساهم في تقويض مؤسسات الدولة, وتمزيق وحدة البلاد. وقد يؤدي أيضاً إلي إثارة القلاقل والفوضى الخلاقة داخل الدولة. ويكون كل

[55] بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, مرجع السابق, ص 425 – 426.

ذلك من أجل إضعاف قدرات الدولة وهيبتها أمام دول العالم؛ مما يجعلها محل أطماع وتنافس بين القوي الكبرى[56].

كما يترتب علي الفساد السياسي للصفوة السياسية بسبب شيوع الفوضى السياسية؛ عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح, وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية, كما تصبح لغة العنف هي المعترف بها. وفي مثل هذه النظم, تزداد قناعة الغالبية العظمي من السياسيين والمثقفين بحتمية التغيير بالقوة والعنف؛ فتحدث الاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية من قبل الحكومة المعارضة[57].

2.التداعيات الاقتصادية Economic Implications:

حيث يؤدي الفساد السياسي في الغالب إلي إضعاف التنمية الاقتصادية, وإلي عجز الميزان التجاري Trade Balance للدولة, إلي جانب عجز الميزانية العامة للدولة, وزيادة نسبة التضخم Inflation وتراجع حجم الاستثمار. فضلاً عن, تعرض اقتصاد الدولة إلي أزمات اقتصادية بين الحين والآخر؛ مما يجبر الدولة علي التوجه نحو الاستدانة من الخارج. ومن المتعارف عليه أن الاستدانة من الخارج, وبالأخص من "صندوق النقد الدولي" International Monetary Fund لها تداعيات خطيرة جداً علي سيادة الدولة وحريتها في اتخاذ القرارات.

كما يتسبب الفساد السياسي في زيادة الفقر, وعدم العدالة في التوزيع. ومن ثم, فهو يقلل من المقدرة علي الكسب للفقراء؛ لأنهم لن يحصلوا علي حظهم الموضوعي من المناصب والوظائف, في حين ينال أصحاب العلاقات المميزة عن طريق الرشاوى وسائر أنواع الفساد أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية[58].

كما يؤدي أيضاً الفساد السياسي للصفوة السياسية إلي تدني النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن المبالغ المالية التي سيدفعها القطاع الخاص علي شكل رشاوى للقطاع الحكومي تؤدي إلي زيادة تكلفة المشروع المراد إنجازه؛ مما يعني نقص صافي الربح للمشروع هذا من جهة. ومن جهة أخري, فإن وقوع المستثمر تحت رحمة الموظف الفاسد, وعدم وجود قوانين ثابتة

---

[56] حمدان رمضان, الفساد السياسي – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي, العراق, جامعة تكريت – كلية الآداب, مجلة آداب الفراهيدي, المجلد الثاني, العدد 16, 2013, ص 544.

[57] حمدان رمضان, الفساد السياسي – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي, مرجع سابق, ص 569 – 570.

[58] حمزة غواطي, الفساد الاقتصادي وأثره علي التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري, الجزائر, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, العدد 8, 2016/1/1, ص 370.

للتعامل؛ وهذا ما يؤدي إلي رفع سقف المخاطرة علي المستثمرين؛ الأمر الذي يؤدي إلي التخلي عن الاستثمار والبحث عن بيئة أكثر أمناً واستقراراً لهم ولأموالهم[59].

3.التداعيات الإدارية Administrative Implications :

لعل من أبرز تداعيات الفساد السياسي علي الدولة والمجتمع هو "فساد الإدارة" أو ما يسمي "بالفساد الإداري", الذي هو في الأساس أحد مظاهر وتبعات الفساد السياسي Political Corruption. ويؤدي في الغالب الفساد الإداري إلي انتشار (المحسوبية, والمحاباة, والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص, وغياب مفهوم المساءلة والمحاسبة الإدارية), ويتحول بذلك هدف الإدارة من خدمة الشعب إلي خدمة فئة قليلة من المواطنين – وعادة ما تكون هذه الفئة من فئة الموظفين, والمسئولين الإداريين –؛ وهذا ما ينتج عنه حالة من الكره والحقد للموظفين المفسدين. ويؤجج كل هذا في الأخير الصراع بين المواطنين والموظفين الإداريين سواء علي المستوي المحلي أو المستوي المركزي. وقد يفضي هذا إلي توسع دائرة الاحتجاج إلي أن تصل إلي درجة غلق المؤسسات الإدارية من طرف المحتجين؛ ومن ثم إلي تعطيل خدمات هذه المؤسسات, وفي هذا ضرر جسيم علي فئة المواطنين من جهة, وعلي التنمية الشاملة من جهة أخري[60].

كما ينتج عن الفساد السياسي اتخاذ القرارات الإدارية بطرق غير عقلانية وغير رشيدة, فبدلاً أن تحقق القرارات الإدارية رفاهية المواطنين وحسن خدمتهم, نجدها تتخذ علي أساس تحقيق مكاسب المسئولين مما يؤدي إلي فقدان النظام السياسي للشرعية؛ وهذا ما ينتج عنه عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات والانخراط في المنظمات والعمل الجماعي. ولاشك أن مثل هذا يقوض التنمية السياسية, ويجعل من الصعوبة تحقيق التنمية الشاملة المنشودة لدي كثير من الدول والشعوب[61].

4.التداعيات القانونية Legal Implications:

أما عن التداعيات القانونية للفساد السياسي فإنها أخطر ما تكون علي أمن واستقرار الدولة؛ إذ يترتب علي ذلك إهدار العمل بالقوانين واللوائح القانونية أو التنظيمية. كما يؤدي أيضاً

---

[59] عيادة نزال عليمات, انعكاسات الفساد علي التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن, رسالة دكتوراه غير منشورة, الجزائر, جامعة الجزائر – قسم العلوم الاقتصادية, 2015, ص 112.

[60] رضا كشان, ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات, مرجع سابق, ص 363.

[61] ياسين قوتال وآخرون, آثار الفساد علي عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته, لبنان, الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية, مجلة الحقوق والعلوم السياسية, العدد 5, 2016, ص 258.

إلي ظهور قواعد وأعراف جديدة وتنظيم غير رسمي في التعامل مع الأجهزة الحكومية؛ وهو ما يؤدي إلي تعطيل العمل بالقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة الرسمية.

وفي ظل انتشار الفساد السياسي, فإن التحايل علي القوانين والتهرب من العقوبات التي تفرضها تلك القوانين تصبح هي السمة البارزة في الأنظمة الفاسدة. وقد شوهد في كثير من الدول التي ينتشر فيها الفساد السياسي, أن الصفوة السياسية لا تتعرض للمساءلة والمحاسبة القضائية؛ وهذا بسبب التداخل الوظيفي الناتج عن عدم الفصل بين السلطات, وهيمنة السلطة التنفيذية علي السلطة القضائية. وهكذا, تصبح الصفوة السياسية الفاسدة الحاكمة هي المسيطرة علي الحكم وتُفْقِد القوانين فعاليتها ففي مواجهة الفساد والمفسدين.

كما يتم في ظل الفساد السياسي وتغلغله في مفاصل الدولة في بعض الدول معاقبة كل القضاة الذين يرفضون المطالب الغير شرعية لرجال الدولة, أو لعدم مشاركتهم في تزوير الانتخابات, كما يتم عزلهم من مناصبهم بسبب كشفهم لجرائم الفساد التي تورط فيها المسئولين السياسيين. ومن الملاحظ, أن تعطيل العمل بالقوانين واللوائح لا يحدث إلا في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة؛ ولذلك فلا مفر أن تبوء كل جهود الإصلاح والتغيير نحو الأفضل بالفشل في غالب الأحيان؛ وذلك بسبب تسييس الإجراءات القانونية والردعية لمكافحة الفساد داخل مفاصل الدولة[62].

5.التداعيات الاجتماعية Social Implications:

يعتبر أكثر من يتضرر من الفساد السياسي هو المجتمع خاصة الطبقة الضعيفة منه أو الطبقة الكادحة. ولعل أخطر تداعيات الفساد السياسي علي المجتمع هي ظهور الفوارق الاجتماعية, وعدم التوزيع العادل للثروات وحصرها في يد فئة قليلة من المجتمع. كما نجد أنه من هذه التداعيات أيضاً, تجنب تدني مستوي الخدمات الاجتماعية لاسيما الخدمات الصحية والتعليم والسكن والرعاية الاجتماعية بصفة عامة. حيث يتم في ظل انتشار الفساد السياسي تهميش الطبقات الضعيفة في مقابل تقديم خدمات جليلة للسياسيين ورجال الأعمال بحكم صلتهم الوثيقة بالحكومة والأساليب الملتوية التي يتقربون بها إلي الحكام.

كما يترتب علي الفساد السياسي انتشار الآفات الاجتماعية؛ نتيجة الشعور بالظلم والقهر والحرمان؛ مما يؤدي إلي زيادة نسبة الجرائم في المجتمع, مثل: (السرقة, الاعتداءات الجنسية, القتل, تهريب الأموال, تبييض الأموال, ... وغيرها). كما يؤدي الفساد السياسي

---

[62] رضا كشان, ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات, مرجع سابق, ص 363.

إلي زيادة الهجرة الغير شرعية, وهجرة الأدمغة نحو الخارج, وأيضاً تغلغل الفساد إلي مختلف المؤسسات الاجتماعية كـ (تنظيمات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي), إلي جانب التفكك الاجتماعي نتيجة فقدان الثقة بين الحكام والمحكومين[63].

ويتسبب أيضاً الفساد السياسي في إيجاد أنظمة اجتماعية تتوافق مع ممارسات المفسدين؛ وهذا ما يؤدي إلي زيادة المخاطر والأزمات داخل بنية المجتمع. ويُفْهَم من هذا, أن المسئولين الفاسدين يقودون بلدانهم في أغلب الأحيان إلي مخاطر وأزمات يصعب تجاوزها وتخطيها لولا تضافر جهود جميع أبناء المجتمع؛ لمنع أولئك المفسدين من الاستمرار في جرائمهم التي تقييد صرح التنمية الاجتماعية.

خامساً: الطرق والأساليب والإجراءات المؤدية إلي مكافحة الفساد السياسي:

إن ظاهرة الفساد السياسي جريمة تتعلق بكل قيم الحياة ونظمها وأن تأثيراتها متشعبة؛ لهذا نجد أن مكافحتها والحد منها يستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء كـ (أفراد, أو مؤسسات, أو دولة, أو منظمات محلية وإقليمية وعالمية). كما أنها بحاجة إلي مجموعة من التشريعات والضوابط ونظم الرقابة الفعالة؛ فضلاً عن التربية الأخلاقية والشعور بالمسئولية والوازع الديني. وعلي هذا, يمكن أن نحدد مجموعة من الإجراءات التي تساعد علي مكافحة الفساد السياسي, والتي تتمثل فيما يلي:

1. **إيجاد استراتيجيات لمكافحة الفساد:** بحيث تكون لها الأولوية المتقدمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وأن تتضمن العناصر الخاصة بمكافحة الفساد السياسي كجزء من برنامجها. وتتمثل هذه الإستراتيجية بالقبول الاجتماعي والاقتصادي لكافة شرائح المجتمع, ويتم ذلك عبر نشر هذه الإستراتيجية في الإعلام بكافة وسائله, ومتابعة رأي أفراد المجتمع عنها عبر إجراء بحوث استقصائية عن آراءهم لإدخال أي تعديلات قد تكون مهمة لإعادة صياغة الإستراتيجية لضمان تفعيلها باتجاه يخدم الدولة والمجتمع معاً في جهدها المشترك لمواجهة الفساد السياسي. ويجب أن تكون موضع التزام الجميع (الحكومة, والبرلمان, والمعترضة, والصفوة العلمية) من خلال الاشتراك الفعلي للجميع كلٍ حسب مجاله في صياغتها, بحيث تكون موضع إجماع وطني عند التطبيق[64].

---

[63] رضا كشان, ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات, مرجع سابق, ص 364.

[64] رائد سلمان فاضل, التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد, الجامعة المستنصرية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 13, العدد 55, 2016, ص 298 – 299.

2. اعتماد الشفافية: وهي واحدة من أهم الوسائل لاتخاذ القرارات المناسبة, بحيث تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس كل ما يجري ويدور داخلها, حتي الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمناقشة[65].

3. إعطاء حريات أكبر وأوسع لوسائل الإعلام: للكشف عن جرائم الفساد السياسي والمفسدين, بشرط أن تكون اتهاماتها لأي طرف يمثل هذه الجرائم مصحوبة وبشكل حتمي ومؤكد بالأدلة المثبتة الكافية وفقاً لأحكام القانون[66].

4. بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه, وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله, والالتزام من قبل السلطة التنفيذية علي احترام أحكامه[67].

5. إنضاج الوعي العام المتعلق بحق المواطن في الخدمات والبرامج الحكومية, وتثقيف الجمهور وإعلامه بالقوانين المعمول بها؛ وذلك من خلال الحملات الإعلامية.

6. اختيار القيادات الإدارية بشكل سليم وفق اعتبارات ومواصفات معينة: في مقدمتها أن يكون القائد الإداري كفؤ وصادقاً وأميناً ونزيهاً, وحريصاً علي المال العام حرصه علي ماله الشخصي.

7. التركيز علي البعد الأخلاقي, والديني للفرد في محاربة الفساد بشكل عام, والفساد السياسي بشكل خاص في قطاعات العمل العام والخاص: وذلك من خلال التركيز علي الدعوة الدينية لمحاربة الفساد بأشكاله المختلفة, وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة[68].

8. تشريع قوانين جديدة قابلة للتفعيل: أي تكون قوانين قابلة للتأثير في حياة المجتمع عبر الالتزام والقناعة التامين بتطبيقها, وأن تكون جزءاً فعالاً في مكافحة الفساد السياسي في الميادين المتعلقة بحياة المجتمع من جهة, وعلاقة المجتمع بالدولة من جهة أخري[69].

---

[65] سالم محمد عبود, ظاهرة الفساد الإداري والمالي – مدخل استراتيجي للمكافحة, جامعة بغداد, ط 2, 2011, ص 19.

[66] علي عباس مراد, مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية – حالة العراق (2003 – 2015), العراق – بغداد, دار ومكتبة قناديل, ط 1, 2016, ص 181.

[67] ساهر عبد الكريم مهدي, الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة, دائرة المفتش العام – قسم التفتيش الإداري, http://www.nazaha.iq>muhasbe>1.doc.

[68] ساهر عبد الكريم مهدي, المرجع السابق.

[69] رائد سلمان فاضل, التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد, مرجع سابق, ص 298.

9. ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد السياسي: من حيث الحصول علي المعلومات وتداولها بشفافية, حيث لابد أن تكون عملية وضع التقارير الوطنية في مكافحة الفساد السياسي ذات طابع علني, ويتم استعراضها أمام المؤتمرات المعنية بذلك, وأن تكون هناك أشكال من الرقابة الدولية علي الجهود المحلية في مكافحة الفساد بشكل عام[70].

10. إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد: تمتلك صلاحيات واسعة في مجال عملها ومزودة بإمكانات كافية, وينتقي لها أكفأ وأفضل العناصر البشرية, وأن تتمتع بحصانة تمكنها من القيام بدورها بشكل فعال, وتوفير ما ينأي بهذه الأجهزة الرقابية حتي لا تكون هي نفسها عرضة لمغريات نفس الداء الذي تحاربه وتتعامل معه, وتشديد الرقابة علي هذه الأجهزة لكي يكون أداؤها فعالاً[71].

11. تبني نظام ديمقراطي يقوم علي مبدأ الفصل بين السلطات, وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف[72].

12. الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مواجهة الفساد السياسي, ودراسة هذه التجارب بإمعان لغرض معرفة كيفية ومدي نجاح هذه الشعوب وحكوماتها في محاربة الفساد السياسي فيها, وأوجه القصور والفشل في ذلك[73].

13. تطوير القوانين واللوائح المالية والإدارية, وقوانين الخدمة المدنية, وأنظمة قواعد الخدمة الأخرى؛ وفقاً لمقتضيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية[74].

14. اعتماد سياسة "التدوير الوظيفي" Job Rotation: فكلما كان ذلك ممكناً بخاصة في الجهات

التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد؛ نتيجة إبقاء نفس الشخص في نفس المنصب لمدة طويلة, حيث ينبغي تشجيع عمليات التدوير الوظيفي بين العاملين في هذه الأجهزة مع عدم الإخلال بكفاءة الأداء[75].

---

[70] سليماني عبد المنعم, المغزي والفرص – المخاطر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد, جريدة المصري اليوم, 2009/11/29,
http://www.almasry-alyoum.com/article2.asp?ArticleID=234885&IssueID-1604

[71] طلال بن مسلط الشريف, ظاهرة الفساد الإداري وأثرها علي الأجهزة الإدارية, المملكة العربية السعودية, مجلة جامعة الملك عبد العزيز – كلية الاقتصاد والإدارة, المجلد 18, العدد 2, 2004, ص 51.

[72] ساهر عبد الكريم مهدي, الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة, مرجع سابق.

[73] رائد سلمان فاضل, التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد, مرجع سابق, ص 302.

[74] سالم محمد عبود, ظاهرة الفساد الإداري والمالي – مدخل استراتيجي للمكافحة, مرجع سابق, ص 217.

15. مقارنة الإجراءات الإدارية الرسمية كما هي محددة في السياسات والتشريعات والتعليمات القانونية, بالإجراءات الإدارية غير الرسمية كما تتم في الواقع العملي بغرض إيضاح الفجوة بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن بالفعل علي صعيد الممارسة. وكلما كانت الفجوة كبيرة ؛ زادت المساحة الممكنة للفساد السياسي, والعكس صحيح. فإن تضييق الفجوة بين الإجراءات الرسمية والإجراءات الغير رسمية أمر يصب في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بشكل عام[76].

[75] نادر أحمد أبو شيخة, الفساد في الحكومة, تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة 1989, عمان – الأردن, المنظمة العربية للتنمية الإدارية – إدارة البحوث والدراسات, المطابع التعاونية, 1993, ص 19.

[76] نادر أحمد أبو شيخة, المرجع سابق, ص 21.

خاتمة وتعقيب:

ومن خلال العرض السابق, يتضح لنا جلياً أن الفساد السياسي للصفوة السياسية ليس بالأمر الهين, فهو يتطلب جهوداً مضنية ومتواصلة, كما يتطلب جهود جميع المؤسسات سواء الرسمية منها أو غير الرسمية؛ لأن إلقاء مسئولية محاربة الفساد السياسي علي جهة بعينها يكاد يكون مستحيلاً؛ ولهذا كثيراً ما تتعثر مبادرات مكافحة الفساد السياسي, وتفشل في أولي مراحلها بسبب الاستناد علي جهة ما دون غيرها.

كما يجب الإشارة إلي أن تفعيل دور القضاء وإزاحة كل العراقيل التي تواجهه في مكافحة الفساد السياسي من أنجح الحلول الكفيلة بوضع حد للفساد السياسي داخل قطاعات الدولة, بل أن أحد الأسباب المهمة لانتشار الفساد السياسي هي غياب العدالة وضعف قوانين مكافحة الفساد, وتبعية الجهاز القضائي للسلطة التنفيذية. وبناءاً علي ذلك, فإن القضاء هو الآلية الأكثر قدرة علي مجابهة الفساد السياسي.

المراجع المستخدمة في البحث

أولاً: الكتب العربية:

- أحمد وهبان, التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية – رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث, القاهرة, الدار الجامعية, 2003.
- حمدي عبد الرحمن حسن, الفساد السياسي, القاهرة, دار القارئ العربي, ط 1, 1993.
- حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري, تجاري, سياسي, دولي), الإسكندرية, الدر الجامعية, ط 1, 2008.
- حمدي عبد العظيم, عولمة الفساد وفساد العولمة, الإسكندرية, الدار الجامعية, ط 1, 2008
- سالم محمد عبود, ظاهرة الفساد الإداري والمالي – مدخل استراتيجي للمكافحة, جامعة بغداد, ط 2, 2011,
- السيد عليوة, إدارة الأزمات والكوارث, القاهرة, مركز القرار للاستشارات, 1997,
- عبد الحميد متولي, نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية, الإسكندرية, منشأة المعارف, 1985,
- عصمت عدلي, الجريمة وقضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم والتحليل, الإسكندرية, دار الجامعة الجديدة للنشر, 2009.
- علي عباس مراد, مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية – حالة العراق (2003 – 2015), العراق – بغداد, دار ومكتبة قناديل, ط 1, 2016,
- عماد صلاح عبد الرازق الشيخ, الفساد والإصلاح, دمشق, اتحاد الكتاب العرب, 2003.
- عيسي عبد الباقي, الصحافة وفساد النخبة – دراسة الأسباب والحلول, القاهرة, العرب للنشر والتوزيع, ط 1, 2005.
- محمد أحمد درويش, الفساد (مصادره – نتائجه – مكافحته), القاهرة, عالم الكتب, ط 1, 2010.
- محمد الأمين البشري, الفساد والجريمة المنظمة, الرياض, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2007.
- محمد الغزالي, الفساد السياسي في التجمعات العربية والإسلامية, الجزائر, دار المعرفة, 2004,

- محمد علي مجاشع, التليفزيون والفساد – دور التليفزيون في مكافحة الفساد, القاهرة, العربي للنشر والتوزيع, 2016,
- مصطفي كامل السعيد, الفساد والحكم الصلاح في البلاد العربية, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2004,
- ناصر عبيد ناصر, ظاهرة الفساد : مقاربة سوسيولوجية – اقتصادية, دمشق, دار المدي للثقافة والنشر, 2002,

ثانياً: الكتب المترجمة:

- سوزان روز أكرمان, ترجمة: فؤاد سروجي, الفساد والحكم: الأسباب والعواقب والإصلاح, عمان – الأردن, دار الأهلية للنشر, 2003.

ثالثاً: الكتب الأجنبية (الإنجليزية):

- James C. Scott, An Essay on the Political Functions of Corruption – A Reader in Comparative Political Change, California, Duxbury Press, Second Edition, 1971.
- Mark Grossman, Political Corruption in America – An Encyclopedia of Scandals & Power and Greed, Canada, Grey House Publishing.
- Paul Heywood, Routledge Handbook of Political Corruption, The United Kingdom, Routledge, 2014.
- Ronald Wraith and Edgar Simpkins, Corruption in Developing Countries, London, George Allen and Unwin Press, 1963.
- Stephen Kotkin and Andras Sajo, Political Corruption in Transition – A Skeptic's Handbook, Hungary, Central European University Press, 2002.

رابعاً: الرسائل العلمية (ماجستير، ودكتوراه):

- أميرة ناجي محمد, الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من 2004 حتي 2007, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الإعلام – قسم الصحافة, 2011.
- سامح محمد السيد متولي, العمران السياسي لدي ابن خلدون – دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2009.

- عيادة نزال عليمات, انعكاسات الفساد علي التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن, رسالة دكتوراه غير منشورة, الجزائر, جامعة الجزائر – قسم العلوم الاقتصادية, 2015.
- عيسي عبد الباقي, معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد – دراسة تحليلية ميدانية, رسالة ماجستير غير منشورة, قنا, جامعة جنوب الوادي, 2004.
- كريمة بقدي, إشراف: بومدين طاشمة, الفساد السياسي وأثره علي الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا – دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة أبو بكر بلقايد, كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية, الجزائر – تلمسان, 2012.

خامساً: الصحف والمجلات:

- ابتسام محمد العامري, ظاهرة الفساد السياسي وتأثيرها وسبل معالجتها – الصين نموذجاً, مجلة الكوفة, العدد 7.
- بشير ناظر الجحيشي, الفساد السياسي – دراسة في علم الاجتماع, العراق, مجلة العلوم التربوية والنفسية, العدد 104, 2014.
- جلال عبد الله معوض, الفساد السياسي في البلدان النامية, بيروت, مجلة الدراسات العربية, دار الطليعة للطباعة والنشر, العدد 11, 1998,
- حمدان رمضان, الفساد السياسي – دراسة تحليلية من منظور اجتماعي, العراق, جامعة تكريت – كلية الآداب, مجلة آداب الفراهيدي, المجلد الثاني, العدد 16, 2013.
- حمزة غواطي, الفساد الاقتصادي وأثره علي التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري, الجزائر, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, العدد 8, 2016/1/1.
- رائد سلمان فاضل, التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد, الجامعة المستنصرية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 13, العدد 55, 2016.
- رضا كشان, ظاهرة الفساد السياسي في المجتمعات: قراءة متفحصة في الأسباب والتداعيات, الجزائر, جامعة سكيكدة, المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, المجلد 09, العدد 16, 2020/1/1.

- سالم سليمان, الفساد السياسي والأداء الإداري – دراسة في جدلية العلاقة, مجلة الحوار المتمدن, العدد 3422, 2011.
- طلال بن مسلط الشريف, ظاهرة الفساد الإداري وأثرها علي الأجهزة الإدارية, المملكة العربية السعودية, مجلة جامعة الملك عبد العزيز – كلية الاقتصاد والإدارة, المجلد 18, العدد 2, 2004.
- عزمي الشعبي, الفساد السياسي في العالم العربي – حالة دراسية, عمان, مجلة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة, 2014.
- ياسين قوتال وآخرون, آثار الفساد علي عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته, لبنان, الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية, مجلة الحقوق والعلوم السياسية, العدد 5, 2016.

سادساً: المراجع الإلكترونية العربية:

- ويكيبيديا, التمويل السياسي, 2022, ar.m.wikipedia.org/wiki/ التمويل السياسي
- وزارة التنمية الدولية – إدارة الحوكمة, تمويل الأحزاب السياسية: المشكلة والحلول والإجراءات, GSDRC, لندن, 2001, https;//gsdrc.org/document-library/political-party-financing-problem- solutions-and-action/
- ساهر عبد الكريم مهدي, الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة, دائرة المفتش العام – قسم التفتيش الإداري, 1.doc>muhasbe>http://www.nazaha.iq
- سليماني عبد المنعم, المغزي والفرص – المخاطر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد, جريدة المصري اليوم, 2009/11/29, http://www.almasryalyoum.com/article2.asp?ArticleID=234885&IssueID-1604

سابعاً: التقارير:

- نادر أحمد أبو شيخة, الفساد في الحكومة, تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة 1989, عمان – الأردن, المنظمة العربية للتنمية الإدارية – إدارة البحوث والدراسات, المطابع التعاونية, 1993.

ثامناً: الندوات والمؤتمرات:

- إكرام بدر الدين وآخرون, ظاهرة الفساد السياسي, ندوة عن الفساد (النظرية والتطبيق), ورقة عمل منشورة, القاهرة, دار الثقافة العربية, 1992.
- زكي حنوش, مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي: الأسباب والعلاج, المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, 2003.